رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم مع المدى

اليوم في المدى

السيدة "عراق" في ضيافة رئيس الجمهورية 2

حكومة الـ ١٠٠ يوم.. لا تنسونا من الدعاء! 8

قتيبة الجنابي ومكابدات السينما الفقيرة 9

العدد (2114) السنة الثامنة - الخميس (28) نيسان 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

مصادر للمدى: مخاوف من تدهور أمني بعد ٢٠١١

"المتنازع عليها" قلقة من الانسحاب وميلكرت يستبعد نشر قوات دولية

□ **بغداد/ داود العلي**

كشف مصدر سياسي عليم أن دائرة القرار العراقي على وشك اتخاذ قرار نهائي بالتمديد للقوات الأمريكية في المناطق المتنازع عليها. ويأتي ذلك في وقت استبعدت الأمم المتحدة نشرها لقوات دولية في تلك المناطق المتنازع عليها بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

وقالت تلك المصادر إن ضغوطا سياسية ووقائع راهنة على الأرض تفيد بان الوضع في تلك المناطق سيكون مبعث قلق بالغ للنخب السياسية.

وقالت المصادر: "إن المناطق المشمولة بتطبيق المادة ١٤٠، وفي حال انسحاب القوات الأمريكية، ستكون مهددة من قبل جماعات مسلحة ستحاول استغلال الخلاف السياسي في تلك المناطق".

يذكر أن لجنة المادة ١٤٠، شكلت عام ٢٠٠٦، ويرأسها وزير العلوم السابق رائد فهمي، ومهمتها الإشراف على تطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها، ودفع التعويضات.

إلى ذلك، قال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق آد ميلكرت في مؤتمر صحفي عقده في مبنى محافظة كركوك إنه "ليست هناك أية نية لنشر قوات دولية في المناطق المتنازع عليها بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية العام الحالي"، مشيراً إلى أن "هذا الأمر غير مطروح الان على مجلس الأمن".

وأضاف ميلكرت أن "المهم استمرار وجود القوات المشتركة التي تعمل في تلك المناطق لحفظ الأمن والاستقرار فيها باتفاق مشترك بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان".

وأشار ميلكرت إلى أن "بعثة الأمم المتحدة في العراق مع إجراء انتخابات جديدة لمجلس محافظة كركوك"، لافتاً الى أن "هناك تقارباً في وجهات النظر بين الكتل السياسية في المحافظة لإجراء الانتخابات في اقرب وقت ممكن".

وكان رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق آد ملكيرت وصل، أمس الأول، إلى محافظة كركوك في زيارة رسمية تهدف إلى بحث عدد من الملفات، أبرزها انتخابات مجلس المحافظة، وسط إجراءات أمنية مشددة وتحليق لمروحيات تابعة للقوات الأميركية.

إلى ذلك، عبر مسؤولون محليون في المناطق المتنازع عليها عن وجود مخاوف لديهم من الانسحاب الأمريكي نهاية العام الحالي، معتبرين ان تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي كفيل بإعادة الطمأنينة وإزالة مخاوف السكان من تردي الوضع الأمني.

وتنص المادة ١٤٠ من الدستور، على تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في المحافظات الأخرى، مثل نينوى وديالى، وحددت مدة زمنية انتهت في الحادي و الثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٧ لتنفيذ كل ما تتضمنه المادة المذكورة من إجراءات، كما تركت لأبناء تلك المناطق حرية تقرير مصيرها سواء ببقائها وحدة إدارية مستقلة أو إلحاقها بإقليم كردستان العراق عبر تنظيم استفتاء، إلا أن عراقيل عدة أدت إلى تأخير تنفيذ بعض البنود الأساسية في المادة المذكورة لأسباب.

جنديان امريكيان ينتظران امر الانسحاب.. (أرشيف)

البرلمان يتعامل مع مخصصات أعضائه بازدواجية

نائب: رواتبنا لا تكفي وستأكلها الضرائب وبدلات الإيجار

□ **كتب: القسم السياسي**

تعامل البرلمان العراقي مع ملف تخفيض الرواتب بازدواجية واضحة حين وصل الأمر إلى رواتب أعضائه، بينما لم يكن التخفيض بهذه الرمزية حين تعلق الأمر بالوزراء والدرجات الخاصة.

ومن خلال أحاديث للمدى أجرتها أمس مع نواب عراقيين تبين أن تهربا واضحا من قبلهم إزاء حقيقة تلك الازدواجية، تعيد إلى الأذهان تصريحات قديمة تفيد بان النواب لا يرغبون بتخفيض رواتبهم وانها بالأساس لا تكفيهم.

النائب جواد البزوني في اتصال هاتفي مع "المدى" شدد على أن راتب البرلماني هو ٨ ملايين فقط، موضحا انها ٥ اسمي و٣ للمخصصات، مؤكدا أن هذه الرواتب غير كافية وان كانت ٨ ملايين او ١١ مليونا لاسيما نواب المحافظات، ضاربا المثل بنفسه كونه نائبا عن محافظة البصرة يقوم بصرف ٣ ملايين منها على الطريق فقط فضلا عن الطعام.

وتابع البزوني أن مخصصات الإيجارات للنائب هي مليون ومئتان وخمسون ألف دينار شهريا في حين ان النائب يستأجر منزله بمبالغ قد تصل الى ٤ ملايين، موضحا ان النائب السابق كانت تصرف له منافع اجتماعية إلا أنها ألغيت حاليا.

المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا أشار في تصريح لـ"المدى" إلى أن هنالك مشروعين لقانون رواتب مجلس النواب في اللجنة المالية. وأضاف الملا أن المقترح الأول هو ان تكون الرواتب ٧ ملايين والمخصصات ٣ ملايين، وأما المقترح الثاني فهو أن تكون الرواتب مع المخصصات ٨ ملايين، مشددا على ان قائمته مع بقية الكتل السياسية تريد الوصول الى تخفيض منتج يتناسب مع وعد المواطنين.النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان قال في اتصال هاتفي مع "المدى" إن راتب النائب السابق ١١ مليونا في حين يبلغ راتب النائب في المشروع الحالي ١٠ ملايين، وبالتالي ستكون هنالك مناقشات على القانون.

وأضاف عثمان "كان من المفترض ان تصبح الرواتب ٨ ملايين ولكن اللجنة المالية خالفت الأمر وجعلتها عشرة"، موضحا ان نقاشات ستجري على هذا القانون، مشددا على ان الرواتب شأن شخصي للنائب وبالتالي لكل نائب رأيه في الموضوع.

□ التفاصيل ص٧

الافتتاحية

الدولة المنسية وثلاثية الفساد والإرهاب والطائفية: (٧)

مظاهر التبعيث.. النجيفي نموذجاً

بقلم / فخري كريم

اهتم المشرفون على تطبيق قانون " اجتثاث البعث " بإقصاء أعضاء الفرق وما فوق من البعثيين عن ممارسة العمل السياسي او تسنم مواقع قيادية في الدولة، مفترضين بذلك أنهم يحمون المجتمع والدولة من أخطر أدران البعث ويعاقبونهم على جرائم النظام الدكتاتوري وحماقات قياداته.

لقد وضع هؤلاء المشرعون وبعدهم المنفذون قياس مسطرة ومشوا عليه، ناسين ان الوقائع ليست مساطر..وأن الحياة السياسية في مجتمعات محكومة بالدكتاتورية تحتمل الكثير من المفارقات التي لا يفيد معها قياس المسطرة..مثلا قد تصادف بشرا غير منضمين للبعث لكن من الممكن أن تعدهم أكثر خدمة للبعث وصدام من آخرين هم في مواقع ربما رفيعة داخل البعث.. وقد علمتنا السنوات أن رجالا كثيرين غادروا موقع السلطة إلى المعارضة حين توفرت لهم فرص التحرر من الدكتاتورية.. ويقابل هؤلاء آخرون قضوا حياتهم في المعارضة وكانوا رقباء عليها جواسيس للسلطة وكانوا أكثر إجراما من أشرس مجرمي صدام.

لقد اغفل المنفذون للقانون الميادين والمحاور السياسية والثقافية والأكاديمية والإعلامية والمنظمات المهنية والنقابية، التي يعبث فيها ورثة النظام الفاشي، ويتحركون في ميادينها بحرية لا تتسنى لمن كرسوا حياتهم ضد البعث وسلطته الغاشمة، وكأن هذه الميادين نقية ولا يوجد فيها من يشكلون خطراً على السلامة العامة ولا يخلقون بؤراً للترويج لأفكار البعث الفاشية ولقيمه وإيديولوجيته التي حرّم الدستور التبشير بها . ولا يجوز النظر الى هذه التطبيقات باعتبارها سهواً من المشرّع او تلكؤاً وسوء تقدير من القيّمين على متابعة تطبيق تعليمات القانون، لان تحريم حزب البعث من العمل السياسي الذي نص عليه الدستور النافذ لم يستند الى حيثيات تنظيمية او مخالفات إجرائية، وانما استند الى كامل نهج البعث وإيديولوجيته وتاريخه وقيمه وأساليب حكمه وكامل نهجه السياسي وارثه الإجرامي منذ انقلابه الفاشي في ٨ شباط عام ١٩٦٣ وحتى اللحظات الأخيرة من حكمه المباد .

إن هذا التطبيق لقانون بريمر الذي ما زال يتصف بالطابع الانتقائي والكيفي، ولا يسلم أحيانا من الدوافع الانتقامية السياسية والمذهبية ، يعكس شكلانية المقارنة والاستنساخ الذي اعتمده المشرّع للقانون مع الظروف التاريخية والأوضاع السياسية التي كانت عليها كل من ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية بعد الحرب العالمية الثانية، واقتضت تشريع قانون " إزالة النازية " كما أن الكوتشينة الأميركية او " دستة ورق اللعب " التي حملت صور المطلوبين من قادة البعث ونظامه هي الأخرى استُنسِخَت لتُحاكي النموذج " الفاشي-النازي " .

إن إقصاء حامل " مشروع او قضية او إيديولوجية " لا يشكل عقبة أمام المضي في العمل والنشاط، السري أو العلني، بإمكانيات بسيطة أو بقدرات فائقة، بنشر الدعاوى بين الناس والتعبئة الجماهيرية لها او بالانقلابات العسكرية والثورات الشعبية. كما أن "الاغتيال" و " أخذ البراءة " لن يكونا معالجة او مواجهة للإيديولوجيات والقضايا الفكرية والسياسية والدينية والمذهبية والقومية، وكل ما له بالعقيدة والإيمان والحرية الإنسانية.

المقال كاملاً ص٣

الفريق الاعرجي: خيوط مجاميع الكواتم في حوزتنا

□ **متابعة/ المدى**

أكد مكتب القائد العام للقوات المسلحة أن الأيام المقبلة ستشهد عملية تطور في متابعة من يحمل المسدس الكاتم ومن يصنعه ويقف خلفه، لافتا إلى امتلاكه معلومات عن هذه المجاميع ستعلن لاحقا.

وقال مدير المكتب الفريق الركن فاروق الاعرجي إن الإرهابيين فقدوا أساليب استخدام السيارات المفخخة باستهداف المواطنين ولجأوا إلى أبسط الأعمال التي يمكن أن يقوم بها الشخص بمفرده وهي مسدسات الأسلحة الكاتمة.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الأعرجي قوله "لدينا خطط جاهزة لغرض معالجة هذا الموضوع"، مشيرا إلى أن "الأيام المقبلة ستشهد عملية تطور مكثفة لغرض متابعة من يحمل المسدس الكاتم ومن يصنعه ومن يقف خلفه".

من جهته، قال المتحدث الرسمي باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة اللواء قاسم عطا "أجرينا مراجعة شاملة للخطط الأمنية من خلال الانتشار المكثف للقوات الأمنية في معظم الشوارع والتقاطعات"، مبينا أنه تمت "الاستعانة بالكشف اليدوي والكشف الآلي، فضلا عن استخدام الكلاب البوليسية".

التربية: السماح للراسبين بالثلاثة دخول الوزاري

□ **متابعة/ المدى**

نفت وزارة التربية إلغاء قرار السماح للطلبة الراسبين بثلاثة دروس بالدخول إلى الامتحانات الوزارية، مؤكدة استعداداتها للامتحانات بعد الانتهاء من جميع المستلزمات الخاصة.

وقال مدير عام التقويم والامتحانات في وزارة التربية شاكر نعمة عبد عون إن الأنباء التي ترددت في بعض وسائل الإعلام من إلغاء قرار الوزارة بالسماح للطلبة الراسبين بثلاثة دروس بالدخول إلى الامتحانات الوزارية، هو عار عن الصحة"، مبينا أن "الوزارةَ أبلغت جميع مديريات التربية بإمكانية الطلبة الراسبين بثلاثة دروس فما دون ذلك من المشاركة في الامتحان الوزاري".

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن عبد عون أن "الوزارة حددت الثلاثين من شهر حزيران المقبل موعدا لإجراء الامتحانات النهائية لمرحلة السادس الإعدادي، والرابع من الشهر نفسه لامتحانات الثالث المتوسط، كما حددت الخامس والعشرين من شهر أيار المقبل موعدا لإجراء امتحانات السادس الابتدائي".

نواب يشكّون بتمرير الأسماء الأسبوع المقبل

المالكي يتخوف من الجلبي للداخلية

□ **متابعة/ المدى**

أكد نائب عن التحالف الوطني أن رئيس الوزراء نوري المالكي يتخوف من ترشيح رئيس المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي لوزارة الداخلية.

وقال النائب جعفر الموسوي لوكالة كردستان للأنباء إن "رئيس الوزراء يخشى من عدم تجاوب الجلبي معه لذا لا يرغب بترشيحه لوزارة الداخلية".

وأضاف أن التحالف الوطني ما زالت الأمور فيه غير واضحة بالنسبة لمرشحي وزارتي الداخلية والأمن الوطني كما ان الاتفاق داخل التحالف على اي مرشح وحده لا يكفي اذ لا بد من اتفاق بقية الكتل السياسية عليه لكي يمرر خلال التصويت في النواب".

من ناحية أخرى، عللت النائبة عن العراقية ندى الجبوري صعوبة تمرير مرشحي الوزارات الأمنية في مجلس النواب بالأغلبية، ذلك لاحتياج مرشح كتلته لوزارة الداخلية أصوات العراقية والكردستاني.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قال في مؤتمر صحفي انه سيقدم مرشحي الوزارات الأمنية الأسبوع المقبل، رغم عدم وجود توافق كلي على المرشحين وسيتم تمريرهم وفق الدستور.

وقالت الجبوري في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء إن رئيس القائمة العراقية التقى برئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني لتفعيل البنود المتبقية من طاولة اربيل، ومن ضمنها ان تكون حوارات مفتوحة من اجل التوافق على المرشحين الأمنيين بشكل سريع وان من الخطأ أن تبقى شاغرة في هذا الوضع الأمني.

الصدريون يخشون الاتفاق السري

مصدر حكومي: الانسحاب الأمريكي الكامل غباء

□ **بغداد/ أياس حسام الساموك**

يوم بعد آخر تزداد حدة الجدل السياسي بين الفرقاء بشأن صدقية الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية العام الحالي.

وفيما يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الاسدي في تصريحات لـ"المدى" إن الحكومتين العراقية والأمريكية مصرتان على إنهاء الوجود العسكري في العراق مع نهاية العام الحالي، حذر نائب صدري من الاتفاقات السرية التي قد تبرمها دولة القانون من اجل إبقاء جزء من هذه القوات، كون ان المعلن من رئيس الوزراء هو رحيل القوات، نافيا معرفته بما هو مخفي، مكتفيا بالقول "الله اعلم". وبحسب مصدر حكومي رفيع المستوى لـ"المدى" فإنه من الغباء أن يكون هنالك إنهاء كامل للوجود الأمريكي في العراق لا سيما وان واشنطن هي من كان لها الفضل الكبير في إسقاط الدكتاتورية وجعلت العراقيين يعيشون الحرية. وشدد المصدر الحكومي الذي طلب عدم الكشف عن هويته، على ان العراق لا يزال بحاجة الى مساعدة واشنطن للوصول بالديمقراطية في البلاد الى درجات عالية من التقدم. القيادي في كتلة الأحرار حاكم الزاملي أوضح في اتصال هاتفي مع (المدى) أن على الجانب السياسي وعلى الإدارة الأمريكية احترام المواثيق والاتفاقيات، مشككا بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، موضحا ان الإدارة الأمريكية أعلنت عزمها على إبقاء الكثير من قواتها لحماية سفارتها في بغداد.

من جانبها أكدت القائمة العراقية التي لم تحدد موقفها من الانسحاب حتى اللحظة، انها لن تتحمل مسؤولية أي قرار تتخذه الحكومة بصورة منفردة في إبقاء البعض من القوات الأمريكية . مستشار القائمة هاني عاشور يرى أن اتخاذ موقف من الشراكة الوطنية أهم من مناقشة قضية الانسحاب في ذاتها من اجل الخروج برؤية وطنية محددة واضحة بخصوص تمديد بقاء القوات الأمريكية من عدمه.

العراقية التي لطالما تنتقد ائتلاف دولة القانون بالالتفاف على اتفاقات أربيل دعت أمس إلى المصارحة التي كثيرا ما اشتكى الساسة من فقدانها في الحوارات.

□ التفاصيل ص٢

ثقافة التخويف تتفشى منذ احتجاجات ٢٥ شباط

رسائل الموت للصحفيين: لسانك طويل وبحاجة إلى قطعه

□ **ترجمة عبدالخالق علي**

ربما يكون العنف قد انحسر في العراق بشكل كبير منذ الأيام السيئة في بداية الحرب. إلا أن ثقافة التخويف والترهيب لا تزال سائدة.

إنها موجودة خلال الاحتجاجات التي انتشرت في العراق منذ بداية الانتفاضات الإقليمية. لقد أصبح التهديد بالموت عبر الرسائل ممارسة شائعة بين أطياف المحترفين المنشغلين بهموم الشعب خاصة المحامين والصحفيين والناشطين وموظفي الدولة، مما حدا بشركتي الموبايل زين واسيا سيل الى عمل ترتيبات مع أجهزة الشرطة والمحاكم العراقية لغرض التحري عن مصادر هذه التهديدات.

وسائل الإعلام الرقمية تقوم بنشر أصوات الديمقراطية الفتية التي تدور في الشرق الأوسط، الا ان التلميح هنا هو ان السلطات والمجاميع المسلحة على حد سواء لديها الخبرة في استخدام التكنولوجيا؛ خاصة الهواتف الخلوية التي لم تكن متوفرة بشكل واسع في العراق قبل عام ٢٠٠٣ كجزء من وسائل الترهيب.

يقول مازن الاسدي، ممثل عن شركة زين" هناك تعاون كبير بين قوات الأمن والقضاء العراقي وشركة زين في مجال تبادل المعلومات. مع ذلك، فان معظم التهديدات يستحيل تعقبها لكونها ترسل من هواتف مفقودة او متروكة وكارتات يمكن شراؤها من السوق السوداء.

الناطق باسم المحكمة العليا عبدالستار البيرقدار اكد انه "من المستحيل حساب تلك الرسائل". المقابلات التي أجريت مع العراقيين توحي بان هذه الظاهرة تتعرض لها كل طبقات المجتمع العراقي، و بشكل خاص رجال الصحافة الذين يتعرضون للتهديدات وخاصة خلال خروج الاحتجاجات. التقارير الاخيرة لمنظمة هيومان رايتس واتش ومنظمة العفو الدولية حول إساءات القوات الأمنية، تضمنت تهديدات من خلال الرسائل الخطية. يقول سمير مسقطي، وهو باحث في منظمة حقوق الانسان في الشرق الاوسط، والذي زار العراق مؤخرا "ان التهديدات شيء سائد في العراق، لكن يبدو انه يزداد سوءا. فكل منظمي الاحتجاجات تقريبا والصحفيين الذين تحدثنا معهم تلقوا تهديدات عبر الهاتف او من خلال رسائل خطية. واضاف مسقطي انه من الشائع بالنسبة للصحفيين العراقيين ان يظهروا على شاشات التلفاز ويتحدثوا عن مواضيع فيها خلاف كالفساد مثلا، و بعد انتهاء العرض التلفزيوني تبدأ التهديدات تنهال عليهم.

يقول سمير مسقطي، وهو باحث في منظمة حقوق الانسان في الشرق الاوسط، والذي تأتي رسائل التهديد بثلاثة أشكال مختلفة. البعض منها مقصود به الترهيب. ياسر الجبوري، ٢٨ سنة، يعمل صحفيا في محافظة ديالى، في شباط تلقى رسالة خطية تقول كلماتها "لقد أصبح لسانك طويلا، وقد حان الوقت لقطعه". كما طلبت منه الرسالة أن يترك عمله.

يقول "بقيت في بيتي لعدة أيام من اجل اجتناب المسلحين، لكني اعتدت على هذه الرسائل فقررت ان استأنف عملي لأني أؤمن بالقضاء و القدر".

□ **عن: نيويورك تايمز**